

أوراسيا ريفيو: أزمة البحر الأحمر تضرب دول إفريقية عدة من أبرزها مصر



نشرت مجلة أوراسيا ريفيو تقريراً يُسلط الضوء على تأثير الأزمة في البحر الأحمر المرتبطة بالحرب على غزة على اقتصادات الدول الإفريقية، ومن أبرزها مصر.

وتقول المجلة في مطلع تحليلها إن الدول الإفريقية لا تزال تعاني من آثار فيروس كورونا والحرب الأوكرانية، وتواجه عقبة جيوسياسية أخرى تتمثل في أزمة البحر الأحمر وتداعياتها الاقتصادية الكبيرة المحتملة.

وفي حين ستؤثر الاضطرابات الحالية في المقام الأول على طرق التجارة وسلاسل التوريد بين أوروبا وآسيا، فإن البلدان الإفريقية لن تفلت من تداعياتها. ولكن الدول الذكية قادرة على جني بعض الفوائد التجارية والاستراتيجية من هذه الاضطرابات.

لا يمكن التقليل من أهمية البحر الأحمر. ويمر عبر هذه المنطقة البحرية سنوياً ما يقرب من 12% من التجارة العالمية و30% من حركة الحاويات العالمية. ومع استمرار الجفاف في قناة بنما والحصار المفروض على البحر الأسود، فإن الوضع الحالي يزيد من تعقيد ديناميكيات الشحن. وبالفعل، تشير التقارير إلى أن أكثر من 18 خط ملاحى يتجنب قناة السويس.

ومن المثير للاهتمام أن رد فعل الأسواق المالية كان هادئاً حتى الآن. ربما يكون أحد الأسباب هو أنه كان من المتوقع أن يقتصر الصراع على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والحوثيين في اليمن. وربما توقع الأسواق اندلاع حريق قصير الأمد بدلاً من حرب أوسع نطاقاً يشارك فيها وكلاء آخرون.

التأثير على مصر وجيبوتي

وتشير المجلة إلى أن قفزة الأسلحة بين إيران والولايات المتحدة والمملكة المتحدة يمكن أن تؤدي إلى تأجيج هجمات الحوثيين وزيادة الصراع في أماكن مثل العراق ولبنان. وهناك قضايا أخرى مزعومة للاستقرار في المنطقة. وقد تضيف التوترات بين الصومال وإثيوبيا وأرض الصومال بشأن صفقة الميناء الواقعة على مضيق باب المندب بعداً آخر للأزمة المتعددة. ويجعل استعداد مصر للتدخل والإصرار الإثيوبي من هذا الوضع أكثر إلحاحاً.

ومع ذلك، يتعين على مصر أن تتصرف على أكثر حزمًا في المنطقة، كما يتعين على جيبوتي أن تفعل ذلك. وتشكل الرسوم البحرية جزءاً كبيراً من ميزانيات البلدين، لذا فإن تعطيل التجارة البحرية على طول البحر الأحمر يشكل عائقاً مالياً كبيراً. وتخسر مصر وحدها أكثر من 400 مليون دولار شهرياً من رسوم تيسير التجارة.

وقد يؤدي استمرار عدم الاستقرار في البحر الأحمر إلى حدوث صدمات للتضخم، وذلك في الغالب من خلال عوامل دفع التكلفة. وقد ترتفع تكلفة السلع التي تتطلب مدخلات من آسيا والشرق الأوسط. وستكون أفريقيا، وهي مستورد رئيس للسلع النهائية، في الخطوط الأمامية لمثل هذه الديناميكيات، مما يزيد من أزمة ارتفاع الأسعار المرتفعة بالفعل الناجمة عن الصراع في أوكرانيا. وقد يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية أيضاً إلى حدوث صدمة ثانية في الأسعار. وتعني رحلات تأخر الشحن المزيد من الطلب على الوقود؛ وتعني القيود المفروضة على الشحن في البحر الأحمر المزيد من القيود على العرض. ويعني هذا معاً محدودية التوفر وارتفاع التكاليف لكل وحدة. وقبل الحديث عن وقف محتمل لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس، كانت أسعار النفط ترتفع بشكل مطرد منذ بدء الصراع. ومن دون مفاوضات، قد تزحف الأسعار نحو مستوى 75 دولاراً للبرميل الذي شهدناه في أواخر يناير.

وسيكون لذلك عواقب كبيرة على الاقتصادات الأفريقية. وقد يؤدي ذلك إلى تأخير مسار التطبيع النقدي الذي طال انتظاره من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ومع استشعاره أن التضخم يميل نحو الاتجاه السعودي، فقد يوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تخفيضات أسعار الفائدة. وهذا من شأنه أن يوقف الدورة الحميدة التي كان تعديل السياسات نتيجة لتخفيفها. ولا تزال هناك فرصة سانحة لبلدان مختارة، كما يتضح من الإصدارات الأخيرة في ساحل العاج وبنين. ومع ذلك، قد يضطر آخرون إلى دفع أسعار أعلى للديون الدولية، باستثناء القلة الذين يتمتعون بدعم صندوق النقد الدولي، والجدارة الائتمانية الاستثنائية، والعوائد المواتية. وقد يؤدي هذا إلى زيادة مخاطر السداد، في عام تواجه فيه أفريقيا آجال استحقاق متعددة.

كما أن توقعات التضخم المرتفعة والسياسات المتشددة للبنك الاحتياطي الفيدرالي قد يدفعان البنوك المركزية الأفريقية إلى تأخير دورات التخفيض. وقد يؤدي هذا إلى تقويض انتعاش النمو في عام 2024 الذي يروج له أمثال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والتنمية.